انطلاق معركة التحرير بعد فشل الجهود الأممية

الكاتب : أحمد أرسلان

التاريخ : 16 سبتمبر 2019 م

المشاهدات : 4261

فشلت بعثة المراقبين العرب برئاسة محمد الدابي الدبلوماسي والعسكري السوداني، حيث انتدبته جامعة الدول العربية إلى سوريا، ولاقى الدابي رفضاً من المؤسسات الحقوقية، وهو الذي شغل منصب مدير الاستخبارات العسكرية للجيش السوداني أثناء الانقلاب الذي خاضه الرئيس السوداني السابق عمر البشير، واتهم بارتكاب جرائم حرب في إقليم دارفور[1]

وخلال الأشهر الأولى من عام 2012 وصل عدد القتلى من المدنيين على أيدي قوات الأمن في سوريا أكثر من 15,000 سوري منذ اندلاع الثورة السورية،[2] فيما تجاوز عدد المعتقلين عشرات الآلاف، وكان التعذيب الوحشي في المعتقلات شائعاً، أما المهجرين الفارين إلى الدول المجاورة فتجاوز عددهم خمسين ألف.

وفي 24 شباط/فبراير 2012 قامت الأمم المتحدة بتعيين كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، موفدًا خاصًا مشتركاً لجامعة الدول العربية والأمم المتحدة إلى سوريا بمهمة: "تسهيل حل سلمي وكامل (للأزمة) يقوده السوريون أنفسهم ويستجيب للتطلعات الديمقراطية للشعب، عن طريق حوار سياسي واسع بين الحكومة السورية والمعارضة السورية بمجملها"

وفي 21 آذار/ مارس أقر مجلس الأمن الدولي الخطة الغير ملزمة والتي صاغها كوفي عنان، وعرفت بخطة النقاط الست،

وهي:

1- الالتزام بالعمل مع أنان من أجل عملية سياسية شاملة يقودها السوريون.

2-الالتزام بوقف جميع أعمال العنف المسلح، بما في ذلك وقف استخدام الأسلحة الثقيلة وسحب القوات ووقف تحركات قوات الجيش باتجاه المناطق المأهولة بالسكان.

3-تطبيق هدنة يومية لمدة ساعتين للسماح بإدخال المساعدات من جميع المناطق المتضررة من القتال

4-الافراج عن جميع من جرى اعتقالهم تعسفيا بمن فيهم المعتقلون لقيامهم بنشاطات سياسية سلمية.

5-الاتفاق على ضمان حرية الحركة للصحافيين في جميع أنحاء البلاد وتبني سياسة لا تقوم على التمييز بشأن منحهم تأشيرات لدخول البلاد.

6-الاتفاق على حرية تكوين المؤسسات وحق التظاهر السلمي على أنها حقوق مضمونة قانونيا.

وفي 21 نيسان/أبريل 2012 تأسست بعثة مراقبة الأمم المتحدة في سوريا (UNSMIS) بموجب قرار مجلس الأمن رقم (2043) ولمدة 90 يوماً، لمراقبة وقف غير رسمي لإطلاق النار بكافة أشكاله من قبل جميع الأطراف ورصد دعم التنفيذ الكامل لخطة البعثة المشتركة ذات النقاط الست لإنهاء الصراع في سوريا، ووصل عدد المراقبين إلى أكثر من 300 مراقب [3] إلا أن شيء لم يتغير، فالقصف والاقتحام والمجازر استمرت، حتى أحصى موقع (قاعدة بيانات شهداء الثورة السورية) أكثر من 8,000 شهيد خلال 90 يوماً من انطلاق بعثة المراقبين، فتوسعت الانشقاقات في صفوف نظام الأسد، حتى انشقت مجموعات كاملة بعتادها، منها ضباط كبار في الجيش، وفي مختلف الأفرع الأمنية، إضافة لانشقاقات سياسية ودبلوماسية كانشقاق سفير سوريا لدى (بيلا روسيا) وانشقاق رئيس الوزراء السوري رياض حجاب بموكبه الرسمي نحو الأردن.

وفي ظل تخاذل المجتمع الدولي والاكتفاء ببعثة مراقبين تشهد على التصدي الوحشي للثورة السورية، مع تغطية دولية من قبل روسيا والصين لنظام الأسد عبر استخدام حق النقض الفيتو لأي قرار من شأنه أن يهدد الأسد، حيث استخدم من طرفيهما 3 مرات حتى تاريخ نشر بعثة المراقبين الدوليين، لم يجد السوريون بد من إعلان معركة التحرير، ومقابلة الرصاص بالرصاص بعد أكثر من عام على الحرب التي تشن على الشعب بمختلف أنواع الأسلحة، فتصاعدت عمليات الثوار في المدن والبلدات، وتشكلت مجالس عسكرية بدمشق وحلب، حتى وصلت الاشتباكات إلى عدد من أحياء دمشق العاصمة، وفقد نظام الأسد سيطرته على عدد من المعابر الحدودية مع تركيا والعراق، كمعبر باب الهوى ومعبر مدينة البوكمال.

واختتم كوفي عنان مهمته بتقديم استقالته في شهر آب/أغسطس 2012 وقال في مؤتمر صحفي في جنيف بسويسرا إنه "بذل ما في وسعه" لكن "التحرك العسكري على الأرض وانعدام الاجماع في مجلس الأمن الدولي أثرا بشكل جذري على فاعلية المهمة التي أخذها على عاتقه" [4]

أما ممثلو المعارضة السياسية فلم يكن واقعهم أفضل بكثير من واقع المجتمع الدولي، حيث قدم رئيس المجلس الوطني برهان غليون استقالته بعد أن أثار انتخابه مجدداً انقساماً داخل صفوف المجلس الوطني، وفي المقابل كان هيثم المالح وعدد من الشخصيات المعارضة المدنية قد شكلا (مجلس أمناء الثورة) لينبثق عنه بعد ذلك تشكيل حكومة مؤقتة لاقت انتقادات من المجلس الوطني السوري ووصفت بأنها خطوة متسرعة ستساهم في انقسام المعارضة السياسية [5]

---

[1] جريدة عنب بلدي

[2] قاعدة بيانات شهداء الثورة السورية

[3] موقع الأمم المتحدة

[4] بي بي سي

[5] موقع نور سورية

المصادر: